محضر الاجتماع الثالث
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

اجتماع عن بعد

28 أكتوبر 2020

محضر الاجتماع الثالث
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

- اجتماع عن بعد -
28 أكتوبر 2020

في إطار الأعمال السنوية للجان المنظمة وتمهيدا لعرض توصياتها خلال الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي، عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة اجتماعها الثالث عن بعد بتاريخ 28 أكتوبر 2020، وقد تمّ إدراج المواضيع والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع الأول المنعقد خلال شهر فبراير 2020 والاجتماع الثاني الاستثنائي عن بعد الذي انعقد خلال شهر مايو 2020 وذلك لإعادة النظر فيها أو التقدّم في انجازها قبل عرضها على أنظار المجلس التنفيذي للمنظمة خلال اجتماعه الثاني والستين.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد/ عبدالله علي الشيتان — رئيس اللجنة

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ أسامة مصطفى السيد مطر — نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- السيد/حسام الدين القزي — مقرر اللجنة

ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

- السيد/ ابراهيم الشوابكة — عضو
- السيدة/ آلاء الهياجنة — عضو
- السيدة/ عهود العيفان — عضو

الجمهورية التونسية/ محكمة المحاسبات

- السيدة/ شريفة قويدر — عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- السيد/ عامر عبد الصاحب عنتيك — عضو

- السيد/قبس وعد رشيد عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/محمد بن حمدان بن سعيد الجابري عضو

دولة قطر/ ديوان المحاسبة بدولة قطر

- السيد / علي محمد النعمة عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد/ مبارك سلطان محمد السبيعي عضو

ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية

- القاضي/ عبد الرضا ناصر عضو
- السيد/ عمر الدغيلي عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

- السيدة/ سحر رشدي ابراهيم عضو
- السيد/ محمد السيد محمد أبو زيد عضو
- السيد/ عبد الله أحمد جابر عضو
- السيدة/ نوران محمد الجزار عضو

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- السيد/المنجي الحمامي عضو

وقد تعذّر حضور ممثل محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية عن الاجتماع.

كما شهد الاجتماع مشاركة ممثل مبادرة تنمية الانتوساي (الآي-دي-آي) الأستاذ/ عبد الحكيم بالأزرق الذي قدّم عرضا حول برنامج الآي-دي-آي المتعلق بهدف التنمية المستدامة عدد 3.

وقد افتتح السيد / عبدالله علي الشيتان، (رئيس اللجنة) الاجتماع، حيث رحب بأعضاء اللجنة وأثنى على مجهوداتهم في ظل الظروف الصحية الصعبة.

وباشرت اللجنة على اثر ذلك أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ عبد الله علي الشيتان (رئيس اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة.

البند الثالث: تقديم مقترح بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول الهدف الثالث: الصحة الجيّدة والرفاه بالتعاون مع الآي-دي-آي

البند الرابع: تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيّد وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.

البند الخامس: ضبط عناصر الأولوية الفرعية: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

البند السادس: مراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs).

البند السابع: النظر في العناصر المرجعية لتشكيل فريق تحت إشراف الأمانة العامة للعمل على ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي

البند الثامن: إعداد ونشر مقالات ذات علاقة بأهداف اللجنة

البند التاسع: النظر في مدى التقدم في انجاز المشاريع والأنشطة المدرجة بالخطة الاستثنائية

البند العاشر: تحديث خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 والخطة التشغيلية لعام 2020

البند الحادي عشر: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

البند الثاني عشر: ما يستجد من أعمال

البند الثالث عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، واقترحت الأمانة العامة إضافة البند المتعلق بانتخاب نائب رئيس اللجنة والبند المتعلق بعرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022 واللذان قد تمّ النظر فيهما خلال الاجتماع الأول للجنة، كما أشار إلى ورود مقترح من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يتعلق بإدراج مواضيع ضمن خطة عمل اللجنة يقترح إدراجه ضمن البند المتعلق بما يستجد من أعمال وقد تمّ على هذا الأساس إعادة ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 15بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

البند الثالث: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة.

البند الرابع: تقديم مقترح بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول الهدف الثالث: الصحة الجيّدة والرفاه بالتعاون مع الآي-دي-آي

البند الخامس: تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيّد وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.

البند السادس: ضبط عناصر الأولوية الفرعية: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

البند السابع: مراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs).

البند الثامن: النظر في العناصر المرجعية لتشكيل فريق تحت إشراف الأمانة العامة للعمل على ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي

البند التاسع: إعداد ونشر مقالات ذات علاقة بأهداف اللجنة

البند العاشر: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022

البند الحادي عشر: النظر في مدى التقدم في انجاز المشاريع والأنشطة المدرجة بالخطة الاستثنائية

البند الثاني عشر: تحديث خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 والخطة التشغيلية لعام 2020

البند الثالث عشر: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

البند الرابع عشر : ما يستجد من أعمال

البند الخامس عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

تولّى رئيس اللجنة التذكير بمحتوى الفقرة الأولى من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة والتي تنص على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"، وتبعا لذلك عممت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدى الجهاز الذي يضطلع برئاسة اللجنة وطلبت إليها إفادة الأمانة العامة بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الأول المقرّر عقده بمقرّها خلال الفترة 16-2020/02/18. وقد أبدى كل من الجهاز المصري والجهاز العراقي والجهاز التونسي رغبتهم في الترشح لهذه المهمة، وقد أفادت ممثلة محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية عن سحب ترشح جهازها لنيابة رئاسة اللجنة.

وقد تمّ بالاقتراع السري خلال الاجتماع الأول للجنة انتخاب الجهاز المصري بأغلبية الأصوات للاضطلاع بمهام نائب رئيس اللجنة وتوصي اللجنة بعرض نتيجة انتخاب نائب رئيس اللجنة على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الثالث: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة.

تولى رئيس اللجنة وممثل الجهاز العماني تذكير الأعضاء بأنّ الجمعية العامة للمنظمة العربية اعتمدت في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة. واستدعت هذه الوضعية تعديل اللائحة التنظيمية للّجنة لتتواءم مع المقتضيات الجديدة.

وقد تمّ عرض الموضوع على اللجنة في اجتماعها الأول خلال شهر فبراير من سنة 2020 وتمّ تكليف ممثل الجهاز العماني باللجنة الذي تطوّع لإعداد مشروع تعديل للّائحة التنظيمية تأخذ بعين الاعتبار النظام الأساسي للمنظمة ومدّ رئيس اللجنة في أجل أسبوع ومن ثمّ تعميمه على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي واقتراح التعديلات الضرورية على أن يتمّ مدّ الأمانة العامة بمشروع اللائحة النهائي قبل نهاية شهر فبراير حتى يتسنى عرضه على أنظار المجلس التنفيذي 60 للمنظمة. وقد تولى ممثل الجهاز العماني مدّ الأمانة العامة بالمشروع المذكور وتمّ تعميمه على أعضاء اللجنة وأخذ المقترحات الواردة في الصدد بعين الاعتبار.

وبعد التداول والنقاش حول مشروع اللائحة التنظيمية للّجنة المُعدّ من طرف ممثل الجهاز العماني بالتنسيق مع الأمانة العامة، توصي اللجنة بعرضه على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتماده.

البند الرابع: تقديم مقترح بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول الهدف الثالث: الصحة الجيّدة والرفاه بالتعاون مع الآي-دي-آي

عرض رئيس اللجنة المراحل التي مرّ بها المشروع المذكور، حيث اتفق أعضاء اللجنة في صيغتها السابقة خلال اجتماعهم الثاني بالقاهرة في فبراير 2018 على إنجاز مهمة رقابة تعاونية أو مشتركة في المجال البيئي تنفّذ وفق إجراءات المراجعة المشتركة التعاونية (المعيار الدولي 5140) وأن يكون موضوع المهمّة حول جودة الهواء، وقد تمّ الاتفاق خلال هذا الاجتماع على أن يكون موضوع المهمة "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من تلوّث الهواء". واستكمل أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم الرابع ضبط نطاق ومحاور هذه المهمة، وتمّ الاتفاق على "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من تلوّث الهواء" كموضوع لهذه المهمّة وقد تمّ تحديد مدّة 6 أشهر للأعمال الرقابية الميدانية لتغطي الفترة 2017-2019.

وبعد عرض مذكرة تنفيذ المهمة على لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الأول، تمّت المصادقة على محتواها ليتم تنفيذها خلال سنة 2020، وقد أوصت نفس اللجنة باضطلاع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بتعيين رئيس للفريق من بين أعضائها وإعداد مذكرة مفاهيم ومراسلة الأجهزة الراغبة في المشاركة، وفي حال عدم اكتمال العدد الموصى به لتنفيذ المهمة سيتم تأجيلها إلى العام المقبل.

واتفق أعضاء لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في اجتماعها الأول خلال شهر فبراير من سنة 2020 على ترحيله إلى 2020 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (مشروع 1-3-1.)، وتمّ الاتفاق على الخطوات التنفيذية كما يلي:

- **تعيين رئيس للفريق من بين أعضاء اللجنة**: اقترح أعضاء اللجنة الجهاز العراقي وأوصوا بعرض المقترح على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم.

-**إعداد مذكرة مفاهيم**: يتولى رئيس الفريق بعد المصادقة على تعيينه إعداد مذكرة مفاهيم حول المهمة ويمدّ رئاسة اللجنة بها قبل نهاية الربع الثاني من سنة 2020.

- **مراسلة الأجهزة الراغبة في المشاركة**: تتولى اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة مخاطبة الأجهزة الأعضاء لتقديم ترشحها للمشاركة في المهمة التعاونية قبل نهاية الربع الثاني من سنة 2020.

- **عقد اجتماع مع الأجهزة المشاركة للاتفاق على جميع الجوانب**: بعد تكوين الفريق، يتولى رئيس الفريق وممثلي الأجهزة المشاركة في المهمة عقد اجتماع افتراضي بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتفاق على جميع الجوانب بتجميع المعطيات الضرورية لإعداد خطة التدقيق الموحّدة، وذلك قبل نهاية الربع الثالث من سنة 2020.

- **اجتماع للاتفاق على خطة عمل موحدة**: يتولى رئيس الفريق وممثلي الأجهزة المشاركة في المهمة عقد اجتماع حضوري بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتفاق على خطة تدقيق موحّدة قبل نهاية الربع الأخير من سنة 2020.

وبعد أخذ رأي الأجهزة العربية الأعضاء بالمنظمة، قرّرت اللجنة خلال اجتماعها الثاني اقتراح تنفيذ البرنامج المذكور والمزمع تنفيذه بالتعاون مع مبادرة الانتوساي للتنمية (الآي-دي-آي) على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة باستعمال النموذج الجديد للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أصدرته هذه الأخيرة (ISAM) عوضا عن المجال البيئي، وذلك نظرا لأهمية الموضوع تزامنا مع جائحة كوفيد-19 ولتخصيص الآي-دي-آي لبرنامج متكامل لدعم القدرات في الموضوع.

وقد قدّم الأستاذ/عبد الحكيم بالأزرق خلال الاجتماع محتوى برنامج الآي-دي-آي في المجال ومراحل إنجازه وأكّد على أنّه تمّ اختيار الهدف الفرعي 3.د (الإنذار المبكر وإدارة المخاطر الصحية) كموضوع الرقابة والذي ستشارك فيه 10 أجهزة عربية، علما وأنّ خبراء من الأجهزة العربية يشاركون حاليا في

إعداد المادّة العلمية بالاشتراك مع خبراء من الأقاليم الأخرى. وأشار ممثل الأمانة العامة إلى أنّ الآي-دي-آي ستتكفل بتنفيذ البرنامج المذكور وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية.

وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة اعتماد مقترح تنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول الهدف الثالث: الصحة الجيّدة والرفاه بالتعاون مع الآي-دي-آي عوضا عن المشروع حول "جودة الهواء" وتتولى الأي-دي-أي الاشراف على تنفيذ البرنامج وتوصي اللجنة بعرضه على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الخامس: تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيّد وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.

عرض رئيس اللجنة مراحل تطوّر المشروع المذكور الذي انطلق مع اعتماد المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 الذي عقد بالدوحة خلال يومي 11 و12 نوفمبر 2019 قرار تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج التغير المناخي والتصحر وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية والذي يندرج ضمن مشروع خطتها التشغيلية لسنة 2020.

وخلال النظر في هذه النقطة خلال الاجتماع الأوّل للّجنة في شهر فبراير من سنة 2020، تبيّن من خلال التنسيق مع الأستاذ/ عبد الحكيم بالأزرق ممثل مبادرة تنمية الانتوساي بأنّ موضوع التغيّر المناخي سيكون موضوع برنامج الآي-دي-آي في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والذي سينطلق تنفيذه منتصف سنة 2020، وتبعا لذلك توصي أعضاء اللجنة باعتماد موضوع يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيّد عوضا عن التغيّر المناخي، على أن تحدّد عناصره بالتشاور مع الأجهزة الأعضاء.

واقترح أعضاء اللجنة خلال نفس الاجتماع المشاريع التالية لتغطية هذا البرنامج:

- تقديم إطار للرقابة على التنمية المستدامة (إطار المراجعة للهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد):

قرر أعضاء اللجنة ترحيل المشروع إلى سنتي 2021 و2022 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (المشروع 1-3-3. عوضا عن المشروع 1.2.1)، حيث يرتبط إعداد هذا المشروع بإصدار إطار مبادرة تنمية الإنتوساي حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- ورشة عمل حول " الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد" تهدف الورشة الى دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من خلال انجاز أعمال وتدقيق ذات العلاقة بالموضوع:

قرر أعضاء اللجنة ترحيل المشروع إلى سنة 2021 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (المشروع 1-3-4. عوضا عن المشروع 1.1.1)

- تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول " الهدف الرابع: التعليم الجيّد":

أدرج أعضاء اللجنة المشروع المذكور ضمن مشاريع الأولوية الفرعية الثالثة، وقد عرض العضو من ديوان المحاسبة القطري اقتراح جهازه بتمويل هذا النشاط بعد عرض الملف على المجلس التنفيذي للمنظمة.

واقترح ممثل الأمانة العامة خلال الاجتماع اللجنة الثالث أن ينطلق في الإعداد لتنفيذ هذا المشروع في أقرب وقت.

وبعد التداول والنقاش، اتفق أعضاء اللجنة على عناصر البرنامج (أهداف البرامج والمحاور الأساسية) الذي يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتشكيل فريق يضم كلّ من الأمانة العامة وممثلي محكمة المحاسبات التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية لإعداد مذكرة مفاهيم لتنفيذ هذا المشروع، وتوصي اللجنة بعرض المشروع على المجلس التنفيذي لاعتماده.

البند السادس: ضبط عناصر الأولوية الفرعية: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أقرّ المجلس التنفيذي في اجتماعه تعديل الأولوية الشاملة الأولى تحت عنوان "دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"، بإضافة أولوية فرعية تتعلّق "بمساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

وقد تمّ خلال الاجتماع الأخير للجنة المنعقد بالأردن خلال سبتمبر 2019 تكليف الأعضاء بكل من الجهاز العراقي والجهاز العماني والجهاز الكويتي بتقديم المقترحات ذات العلاقة بآليات تحقيق الأولوية الفرعية التي تمّ إضافتها إلى الخطة ومؤشرات قياس تنفيذ تلك الأولوية والموارد المطلوبة لذلك وأيضا

الصعوبات أو المعوقات المتوقعة، على أن تتولى رئاسة اللجنة تجميع المقترحات وإدراجها ضمن الخطة التشغيلية 2020-2022.

وقد تم تكليف أعضاء اللجنة في صيغتها السابقة بكل من الجهاز العراقي والجهاز العماني والجهاز الكويتي بتقديم المقترحات ذات العلاقة بآليات تحقيق الأولوية الفرعية التي تمّ إضافتها إلى الخطة ومؤشرات قياس تنفيذ تلك الأولوية والموارد المطلوبة لذلك وأيضا الصعوبات أو المعوقات المتوقعة مع تولى رئاسة اللجنة تجميع المقترحات وإدراجها ضمن الخطة التشغيلية 2020-2022.

وأعدّ أعضاء لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة خلال اجتماعها الأول قائمة مشاريع ومؤشرات الأولوية الفرعية وفق نموذج لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة تضمّ 8 مؤشرات و10 مشاريع كما هو مبيّن بالمرفق رقم 1.

وبعد التداول والنقاش، قرّر أعضاء اللجنة عرض مؤشرات ومشاريع الأولوية الفرعية مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أنظار المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند السابع: مراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs).

ذكّر رئيس اللجنة بأنّ المجلس التنفيذي للمنظمة قد صادق في اجتماعه الثامن والخمسين ضمن القرار عدد 280/2019-9 -ج على المقترحات المتعلقة بالدورات المستقبلية والتي تمّ اقتراحها بناء على توصيات اللقاء التدريبي حول " الرقابة على أهداف التنمية المستدامة "بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو 2019.

وقد ورد ضمن المقترحات الرقابة على التقارير الوطنية الطوعية (VNRs) التي تعدّها الحكومات للإبلاغ عن مدى تقدّمها في تنفيذ الأجندة وإبداء الرأي في مدى موثوقيتها كجزء من مهام الأجهزة العليا للرقابة في المجال.

وقد تولى أعضاء اللجنة في اجتماعها الأول خلال شهر 02 من سنة 2020 إدراج مشروع متمثل في "إعداد ورقة بحثيّة حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية" ضمن الأولوية الفرعية الثالثة، وتمّ الاتفاق على الخطوات التالية:

- إعداد استبيان يعمّم على الأجهزة الأعضاء لمعرفة الدول التي نشرت تقاريرها الطوعية والأجهزة العربية التي قامت بالرقابة على هذه التقارير والمنهجية المتّبعة في إعداد التقارير الرقابية

- إعداد ورقة بحثية في الغرض

بالإضافة إلى ذلك، وطبقا لنتائج الورقة البحثية، كلفت اللجنة الجهاز العماني بإعداد تقرير حول مدى الحاجة إلى دورة تدريبية وأبرز عناصرها ليعرض على اللجنة في اجتماعها القادم. وقد أعدّ الجهاز العماني مشروع للورقة البحثية والتي تمّ تعميمها على الأجهزة الأعضاء باللجنة.

وخلال الاجتماع تمّت دراسة مشروع الورقة البحثية التي قدّمها ممثل الجهاز العماني، وقرّر أعضاء اللجنة اقتراح نشر الجزء المتعلق بالتقارير الوطنية الطوعية في الورقة البحثية المذكورة مع تأجيل بقية عناصر المشروع لاستكمالها، والنظر في الحاجة إلى إصدار دليل ارشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs) انطلاقا من نتائج المشروع، وتوصي اللجنة بعرض عناصر هذا المشروع والنتيجة المرحلية التي تمّ التوصّل إليها على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الثامن: النظر في العناصر المرجعية لتشكيل فريق تحت إشراف الأمانة العامة للعمل على ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي

عرض رئيس اللجنة قرار المجلس التنفيذي للأرابوساي في اجتماعه 58 المنعقد بالدوحة في دولة قطر عدد 2019/280-9 مكرر2 والذي صادق ضمنه على تشكيل فريق عمل من بين المشاركين في ورشة التدريب المشار إليها أعلاه تحت إشراف الأمانة العامة لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي، وقد أعدّت الأمانة العامة مذكرة مفاهيم في الغرض.

وتمّ خلال اجتماع لجنة الرقابة على التنمية المستدامة الأول عرض أهمّ ما جاء في مذكرة المفاهيم التي أعدّتها الأمانة العامة في الغرض وخصوصا المنهجية والمراحل المقترحة لبلوغ المخرجات. وصادق أعضاء اللجنة على المنهجية المقترحة وتمّ الاتفاق على تنفيذ المشروع خلال الفترة المتبقية من المخطط.

واتفق أعضاء اللجنة على عرض العناصر المدرجة بمذكرة المفاهيم حول مشروع تشكيل فريق عمل تحت إشراف الأمانة العامة لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي على المجلس التنفيذي لاعتمادها

البند التاسع: إعداد ونشر مقالات ذات علاقة بأهداف اللجنة

ذكّر رئيس اللجنة بأنّ المجلس التنفيذي قد كلف ضمن قراره عدد 2019/283- 4 مكرر2 لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بإعداد المقالات الخاصة بأهدافها وفق الأولويات الموضوعة بالمخطط الاستراتيجي، فضلا عن نشر المقالات المعدّة حول المواضيع المتعلقة بأهدافها على هياكل المنظمة والموقع الالكتروني.

وتولى أعضاء اللجنة خلال اجتماعها الأول النقاش حول المواضيع التي سيتكفلون بإعدادها ونشرها، وتمّ الاتفاق على إعداد ونشر 3 مقالات تغطي الفترة المتبقية من المخطط الاستراتيجي مجالاتها كالآتي:

- مقال حول البعد البيئي للتنمية المستدامة: (دور المراجعة البيئية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة) وهو نفس المشروع الذي كان مبرمجا ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2019 وتمّ تحويليه للخطة التشغيلية لسنة 2020،

- مقال حول البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: تمّت برمجة تنفيذ المشروع ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2020،

- مقال حول البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: تمّت برمجة تنفيذ المشروع لسنة 2021، وستتولى اللجنة في اجتماعها القادم تحديد الموضوع،

وقد أفاد الجهاز المصري بأنّ المقال حول البعد البيئي قد تمّ اعداده وهو في طور المصادقة من إدارة الجهاز، كما أفاد الجهاز العراقي بأنّه سيتولى مدّ الأمانة العامة بمشروع الورقة البحثية حول البعد الاقتصادي خلال أيام.

وبعد التداول والنقاش، تمّ الاتفاق على ارسال المشاريع وتمريرها على الأجهزة الأعضاء والأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتعديلات وعرضها على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم لاعتمادها ونشرها وتعميمها على الأجهزة الأعضاء

البند العاشر: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022

ذكّر رئيس اللجنة بتكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (لجنة الرقابة البيئية سابقا) تنفيذ الأولوية الشاملة الأولى: دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من المخطط الاستراتيجي للمنظمة الذي تضمن خمس أولويات للفترة 2018-2022 والذي اعتمده المجلس التنفيذي في اجتماعه 57 بتفويض من الجمعية العامة للمنظمة.

وتضم الأولوية الشاملة الأولى الأولويات الفرعية التالية:

- التوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها

وقد أضاف المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 الأولوية الفرعية التالية للجنة: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

فيما تضم الأولوية الشاملة الثالثة الأولويات الفرعية التالية:

- دعوة المنظمة كل جهاز رقابي لممارسة مختلف صلاحياته بصورة متكاملة في نطاق القوانين التي يعمل في ظلها ووفق المعايير المتعارف عليها.
- تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الإستراتيجية.
- مساعدة الأجهزة الأعضاء في تطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ.

كما اعتمد المجلس التنفيذي في القرار رقم 2019/283 م.ت (58) تحويل مسؤولية "نشر قواعد السلوك المهني والتدريب" من لجنة المعايير إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية، وفي القرار 2019/284 م.ت (58) إضافة أولوية فرعية تتعلق بمساندة الأجهزة في مجال الرقابة من خلال البيانات الضخمة.

وقد أعدّت اللجنة قائمة في إطار الخطة التشغيلية لسنة 2019 للأولويتين الشاملتين 2 و3 وخلال الاجتماع الأخير للّجنة تمّ الاتفاق على تكليف ممثل الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية وممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية بإعداد الخطة التشغيلية التفصيلية للفترة المتبقية من المخطط الاستراتيجي بما يتوافق مع توصيات لجنة المتابعة وخاصة منها تحديد الأنشطة ومؤشرات القياس والموارد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لجنة المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة أبدت ملاحظات اعتمدها المجلس التنفيذي حول الخطط التشغيلية والانجازات.

وتقرّر خلال اجتماع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الأول خلال شهر فبراير 2020 التخلي عن مشروعين اثنين وترحيل تنفيذ 4 مشاريع أخرى إلى السنوات المتبقية من المخطط الاستراتيجي كما هو مبيّن بجدول متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية (2019) المدرج بالمرفق رقم 2.

وتوصي اللجنة بعرض الانجازات على المجلس التنفيذي لاعتمادها

البند الحادي عشر: النظر في مدى التقدم في انجاز المشاريع والأنشطة المدرجة بالخطة الاستثنائية

عرض رئيس اللجنة قرار المجلس التنفيذي رقم 2020/295 م.ت. 60 الذي اتخذه في اجتماعه غير العادي المنعقد عن بعد بتاريخ 20 أبريل 2020 والذي اعتمد من خلاله محاور الخطة الاستثنائية المقترحة من الأمانة العامة. وطلب المجلس من الأمانة العامة تعميمها على الأجهزة الأعضاء لإبداء رأيها فيها وتقديم مقترحاتها وملاحظاتها حول كل محور من محاور هذه الخطة.

وقد نصّت الفقرة الرابعة من القرار سالف الذكر على أن تتولى اللجان والأمانة العامة دراسة هذه المقترحات وإعداد مشروع خطة استثنائية، وفي هذا الإطار، تمّ الاتفاق على أن تنظر لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة أولا في الأنشطة الخاصة باللجنة والمدرجة بالخطة الاستثنائية المقترحة وأن تدرس في مرحلة ثانية مقترحات وملاحظات الأجهزة العربية والأمانة العامة المتعلقة بهذه الخطة قصد ضبط الأنشطة التي سيتم إدراجها ضمن الخطة الاستثنائية لتتولى في مرحلة أخيرة توزيع هذه الأعمال بين أعضائها لتنفيذها.

وقد تولت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ضبط خطتها الاستثنائية خلال اجتماعها الثاني عن بعد خلال شهر مايو من سنة 2020 كما يلي:

1- تنفيذ البرنامج الذي اقترحته اللجنة في اجتماعها الأول والمزمع تنفيذه بالتعاون مع مبادرة الانتوساي للتنمية على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة باستعمال النموذج الجديد للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أصدرته هذه الأخيرة (ISAM)،

2- دراسة وتحليل أهم المؤشرات المستخدمة في القطاع الصحي والتي يمكن استخدامها كمعايير في برامج ومهام التدقيق في هذا المجال وتجميعها في إطار قاعدة بيانات،

3- تنظيم ويبينار حول المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير من خلال تقديم الجانب النظري للمعيار وتقاسم تجارب الأجهزة في مجال الاستعانة بخبراء وخاصة في قطاع الصحة،

4- إدارة الويبينار حول تحديد الأولويات في برمجة الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وصيغ التركيز على الهدف الثالث المتعلق بقطاع الصحة، على أن يتم تنظيمه خلال شهر جويلية/يوليو من سنة 2020،

5- الاستفادة من المخرجات التي تضمنتها الورشات التدريبية التي نظمتها مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) بالتعاون مع المنظمة العربية حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والذي استعرض تجارب الأجهزة العليا للرقابة المشاركة فيما يتعلق برقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في بعض القطاعات وخاصة منها قطاع الصحة.

وتبيّن من خلال متابعة تنفيذ الأنشطة التي تمّ توزيعها على فرق العمل (مرفق رقم 3) انجاز الويبينار موضوع النشاط عدد 4 بتاريخ 2 يوليو 2020 وإعداد تقرير يتضمّن التوصيات المنبثقة عنه. وبالنسبة للأنشطة المتبقية، أفاد رؤساء الفرق بانّهم بصدد التنفيذ بالتنسيق مع باقي الأعضاء. وتمّ الاتفاق على تنفيذ النشاط المتعلق بتنظيم ويبينار حول المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير من خلال تقديم الجانب النظري للمعيار وتقاسم تجارب الأجهزة في مجال الاستعانة بخبراء وخاصة في قطاع الصحة خلال شهر يناير 2021.

وصادقت اللجنة على النتائج التي تمّ التوصل إليها ودعت الفرق المكلفة بالمشاريع المتبقية باستكمالها خلال الربع الأول من سنة 2021، وتوصي بعرض هذه النتائج على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الثاني عشر: تحديث خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 والخطة التشغيلية لعام 2020

ذكّر رئيس اللجنة خلال اجتماعها الأوّل باعتماد المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد بتونس يومي 18 و19 مارس 2019 القرار 2019/267 والذي تضمّن توزيع الأولويات على هياكل المنظمة وأوصى بأن تتولى كل لجنة وكذلك الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ الأولوية التي أُسندت إليها مع التنسيق بين مختلف اللجان كلما استدعى الأمر ذلك، وتوزيع الأولويات الفرعية على كامل فترة

المخطط الاستراتيجي وتفصيلها حسب الأنشطة بالنسبة لسنة 2019 والسنوات اللاحقة مع تحديد التكاليف المتعلقة بكلّ نشاط.

كما اعتمد المجلس في قراره 2019/268 القرارات والتوصيات التالية:

- ضرورة قيام هياكل المنظمة بالتحقق من أنّ المشاريع المقترحة ومؤشرات قياس أدائها منسجمة وتصبّ في تحقيق الأولويات الشاملة والفرعية وتؤمّن القياس الكمي والموضوعي للنتائج المتوقعة.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين هياكل المنظمة لتحقيق المشاريع المشتركة في إطار تنفيذ المخطط الإستراتيجي.
- تقدّم هياكل المنظمة مقترحاتها إلى لجنة المخطط الاستراتيجي بشأن خططها التشغيلية للفترة 2020 - 2022 في ضوء التغذية الراجعة لخطة الفترة 2018 - 2019.
- ضرورة قيام هياكل المنظمة بتحديد احتياجاتها التي تتطلب دعم الجهات المانحة بما يضمن نجاح برامجها ومشاريعها.
- أهمية اعتماد نماذج الخطة التشغيلية ومتابعتها والتزام هياكل المنظمة بها.

وتبعا لذلك أعدت اللجنة -في صيغتها السابقة- في اجتماعها الرابع توزيعا للمشاريع التي تعتزم تنفيذها خلال الفترة 2020-2022 لتحقيق الأولوية الشاملة الأولى وقدم رئيس اللجنة قائمة تتضمّن عناوين البرامج وقد أبدت في شأنها لجنة المخطط الاستراتيجي ملاحظات خاصة وأوصت لجنة المتابعة في اجتماعها الثالث:

1- التأكيد على التوصيات لجنة المتابعة (الاجتماع الثاني) ولجنة المخطط الاستراتيجي (الاجتماع الحادي عشر) الواردة باجتماعاتها

- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر بالبرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية ومراعاة المدد المتبقية، لإمكانية تنفيذ هذه الأولويات وتوصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة بمحاضرهم بهذا الصدد

- على رؤساء اللجان إعادة النظر بالمؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة.
- تتولى لجنة المخطط الاستراتيجي تقديم نتائج متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية السابقة

كما تقدّم ممثل ديوان المحاسبة بدولة قطر خلال الاجتماع الأول للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمشاريع التالية التي تندرج في إطار مساندة الأجهزة في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لدراستها وإمكانية إدراجها ضمن خطة اللجنة:

- ❖ تدريب فريق إقليمي حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وحول تقييم البرامج والسياسات الحكومية.
- ❖ تنفيذ مهام رقابة تعاونية ضمن المجالات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الاهتمام المشترك.
- ❖ تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس، تولى أعضاء اللجنة خلال نفس الاجتماع الأول وخلال الاجتماع الثالث دراسة ومناقشة الجوانب التالية:

1- <u>إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس</u>

درس أعضاء اللجنة المؤشرات المدرجة بالأولويتين الفرعيتين المتعلقتين بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبالرجوع إلى ما تمّ إنجازه تقرر الاستغناء وتحويل مؤشرات كما هو مبيّن بالجدولين بالمرفقين رقم 4 و5:

- بالنسبة للأولوية الفرعية 1.1: تقرر الاستغناء عن مؤشر "تنفيذ برنامج تدريبي متكامل لتأهيل عدد من المدربين المعتمدين بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي ووفقا لتوجهات منظمة الإنتوساي والمنهجيات ذات الصلة لمساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها في تحقيق الأهداف التنموية" نظرا لتجاوز مرحلة تقييم الجاهزية والمرور إلى مرحلة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- بالنسبة للأولوية الفرعية 2.1: تقرر الاستغناء عن مؤشر "عدد التقارير التي خضعت لعمليات ضمان الجودة" بما أنّه تمّ نشر التقارير وبالتالي ليس هنالك إضافة هامة للتأكد من هذا الجانب، وتمّ تحويل مؤشر "اعتماد المجلس التنفيذي لإطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يضبط نوع الرقابة ومخرجاتها ودوريتها ومنهجيتها" إلى الأولوية الفرعية 1-3 بما أنّه يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء

تولى أعضاء اللجنة إعادة النظر في المشاريع كما هو مضمّن بالمرفق رقم 6 ويذكر في هذا الصّدد مشروع التدريب حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) الذي برمجت الآي-دي-آي تنفيذه عبر التعليم الالكتروني وترى اللجنة نظرا لخصوصية وحداثة موضوع الدورة بأن يتمّ تقديمه حضوريا والنظر في توفير تمويل لتنفيذه.

وفيما يتعلق بتنفيذ منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، ترى اللجنة برمجته خلال سنة 2023 وذلك لإتاحة متسع من الوقت للجهات الخاضعة للعمل بالتوصيات الواردة بتقارير الأجهزة العليا للرقابة حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياس أثرها.

3- إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية

تمّ في هذا الإطار إعادة النظر في البرامج وإعادة جدولة جزء منها خلال الاجتماع الأول للجنة وتمّ تعديلها جزئيا خلال الاجتماع الثالث باعتبار التقدّم في تنفيذها في ضوء جائحة كوفيد-19.

4- إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام 2020

أعدّ أعضاء اللجنة خلال اجتماعها الأول الخطة التشغيلية بناء على تعديل المؤشرات والبرامج وإضافة الأولوية الفرعية 1-3. وتولى الأعضاء إعداد جداول " الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2020" وتعديلها خلال الاجتماع الثالث وفقا للنموذج المعتمد كما هو مضمّن بالمرفق عدد 7.

5- النظر في تمويل خطة اللجنة

تبيّن للجنة خلال اجتماعها الأول حاجة بعض المشاريع المدرجة بالخطة 2020-2022 للتمويل لإنجازها وهي:

1. ورشة عمل حول " الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد" تهدف الورشة الى دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من خلال انجاز أعمال وتدقيق ذات العلاقة بالموضوع
2. تدريب فريق إقليمي حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وحول تقييم البرامج والسياسات الحكومية
3. تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول " الهدف الرابع: التعليم الجيّد".
4. تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
5. تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.

وتمّ الاتفاق على إعداد العناصر المرجعية لكل من هذه المشاريع قصد تحديد كلفتها ومدّ الأمانة العامة بها في أجل لا يتجاوز 27 فبراير 2020. وتمّ خلال اجتماعها الثالث الاتفاق على أن لا يتمّ إدراج النشاطين 2 و5 (تدريب فريق إقليمي حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM وحول تقييم البرامج والسياسات الحكومية / تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة) ضمن تقدير الكلفة نظرا لتكفل الآي-دي-آي بالبرنامج الأول وإمكانية تنفيذ النشاط الثاني عن بعد بالاعتماد على خبراء متطوعين من الأجهزة العربية. وتمّ اقتراح خطة التمويل المدرجة بالمرفق رقم 8.

وأوصت اللجنة بعرض خطتها للفترة 2020-2022 والخطة التشغيلية المحدّثة لسنة 2020 على أنظار المجلس التنفيذي لاعتمادها وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها.

البند الثالث عشر : توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

تمّ خلال الاجتماع مراجعة توزيع الأعمال المتّفق عليه خلال الاجتماع الأول باعتبار التعديلات التي أدخلت على الخطة التشغيلة لسنة 2020. وتقرر تشكيل فريقي عمل لتنفيذ المشاريع وفق ما يلي:

- الفريق الأول: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

كما تمّ تكليف بعض الأجهزة والأمانة العامة بمشاريع مباشرة.

ويبيّن الجدول التالي توزيع الأعمال التي تمّ إقرارها:

رقم المشروع	محتوى المشروع	مسؤولية التنفيذ
1.1.1.أ	كتابة مقال متخصص: البعد البيئي	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
1.1.1.ج	كتابة مقال متخصص: البعد الاقتصادي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
3.1.1	اختيار تجربة من التجارب المقارنة في الأقاليم الأخرى لترجمتها ونشرها سنويا على موقع المنظمة	فريق العمل الأول
1.2.1	إعداد المنظمة لتقارير موحدة لتقييم الجاهزية على مستوى الأجهزة الأعضاء ومدى تنفيذ التوصيات الواردة فيها (تقرير جهوي يضم التوصيات المنبثقة عن التقارير التي سبق نشرها)	فريق العمل الثاني
1	مهمة رقابية تعاونية حول تلوث الهواء "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية للحد من تلوث الهواء	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق

1-3-8.	إعداد ورقة بحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان
1-3-2.	ترجمة دليل IDI للرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM ترجمة الدليل: مراجعة الترجمة:	ديوان المحاسبة بدولة الكويت ديوان المحاسبة بدولة قطر
1-3-9.	نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الأمانة العامة
1-3-10.	تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.	الأمانة العامة

البند الرابع عشر: ما يستجد من أعمال

عرض ممثل الأمانة العامة مقترحا كان قد قدّمه الجهاز الجزائري بتاريخ 15 يونيو 2020 يتمثل في تضمين الأنشطة المقترحة ببرامج تدقيق على أهداف التنمية المستدامة الأخرى ولا سيما الهدفين السادس عشر (16) الغاية (16.6): انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، والسابع عشر (17) الغاية (17.1) تحسين، خاصة بفضل المساعدة الدولية للبلدان النامية، تعبئة الموارد الوطنية قصد تدعيم القدرات الوطنية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

وبعد دراسة المقترح، قرّرت اللجنة تأجيل النظر فيه وإدراجه ضمن جدول أعمال الاجتماع القادم.

البند الخامس عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

بعد النقاش، تمّ إرجاء تحديد موعد ومكان الاجتماع إلى تاريخ لاحق حسب تطور الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وذلك في بداية سنة 2021.

وفي نهاية الاجتماع قدم رئيس اللجنة الشكر لأعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود لتسهيل أعمال اللجنة وحثهم على المضي قدما في تنفيذ الخطة التي تم اقرارها.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
السيد/ حسام الدين القزي	الأستاذ/ عبدالله علي الشيتان
(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)	